دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة

The role of public-private partnership in achieving sustainable development

رحيمة لدغش[1]
سليمة لدغش [2]
[1] أستاذة محاضرة " أ "جامعة زيان عاشور، الجلفة (الجزائر)
drrahimala@gmail.com
[2] أستاذة محاضرة " أ "جامعة زيان عاشور، الجلفة (الجزائر)
ladgchesalima@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر
2020/03/30	2020/04/08	2020/04/22

الملخص:

تعتبر الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص من الطرق الفاعلة التي تستعين بها الحكومات لتفعيل المؤسسات والهيئات الحكومية من خلال إدراج أسلوب أكثر فعالية للتسيير، لتساهم في تطوير مختلف المجالات، وكذا لتخفيف الضغط المتزايد التي تعاني منه الميزانية العمومية وضمان التسيير الرشيد للقطاع الاقتصادي، بالشكل الذي يحقق استدامة حقوق الأجيال القادمة دون الإنقاص من الأهداف التنموية للدولة.

الكلمات المفتاحية: القطاع العام - القطاع الخاص - العقود - الشراكة - التنمية المستدامة.

Abstract:

The partnership between the public sector and the private sector is one of the effective ways in which governments seek to activate government institutions and bodies by including a more effective method of management, to contribute to the development of various areas, as well as to reduce the increasing pressure experienced by the balance sheet and ensure rational management of the economic sector.

[1] - المؤلف المرسل: رحيمة لدغش Email :drrahimala@gmail.com

In a manner that achieves the sustainability of the rights of future generations without diminishing the developmental goals of the state.
key words: Public sector - Private sector - Contracts - Partnership - Sustainable development.

مقدمة:

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور مفهوم اقتصاديات التنمية حظي موضوع الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص باهتمام الباحثين وأصحاب القرار في كافة الدول، سواء المتقدمة والنامية بعد أن اتضح بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانيات المجتمع، حيث تعد التنمية هدفا أساسيا تسعى جميع الدول والحكومات إلى تحقيقها في كافة المجالات. مما يضمن الاستمرارية في تقديم الخدمات العمومية للأفراد، حيث لا بد من حشد وجمع إمكانات المجتمع كافة، بما فيها خبرات وطاقات وموارد كل من القطاعين العام والخاص، لتشارك في إنشاء وتشغيل المشاريع بجميع أنواعها، بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وللإشارة فإن أسلوب الشراكة ليس من الأساليب الحديثة، فالعديد من المشاريع يمكن إدراجها ضمن هذا الأسلوب من التسيير، إلا أنه تبلور بشكل متطور جداً في العقدين الماضيين ليستقل بنوعه عن بقية أساليب التسيير والتمويل العمومي. وتزامن هذا التطور الجديد في الدولة مع ظهور أنماط اقتصادية وقانونية جديدة في مجال التصرف في المرافق العمومية، أطلق عليها الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالاستثمارات في المشاريع الكبرى.

أهمية الموضوع: بالنظر إلى حاجة السلطات العمومية المتزايدة لاستثمارات ضخمة في مجال البنية الأساسية والمرفقية قد تعجز المالية العمومية عن توفيرها بمفردها. فإن الشراكة مع القطاع الخاص هي أحد المداخل المهمة المطروحة لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، وهي من الركائز التي تعتمد عليها الدول- خاصة الدول النامية- في رسم وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، ولأنها تحفز النمو الاقتصادي، وتحل مشكلة من المشكلات الكبيرة التي تواجهها تلك الدول؛ وهي مشكلة إيجاد التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشروعات خاصة مع وجود العجز الدائم والمستمر في موازناتها، والذي تعاني منه تلك الدول.

إشكالية الدراسة الرئيسية: إلى أي مدى تساهم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تجسيد التنمية المستدامة؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية نطرح **التساؤلات الفرعية** التالية:

ما هو مفهوم كل من عقود الشراكة، و التنمية المستدامة؟ وما هي أهداف الشراكة بين القطاعين؟ وما هي آلية الشراكة بين القطاعين لتحقيق التنمية المستدامة؟

المنهج المستخدم: إن المنهج المتبع في دراستنا لهذا الموضوع هو المنهج الوصفي والتحليلي، لكي نقوم بعرض المشكلة موضوع البحث، وتحليلها، ثم ترتيبها في نسق فكري، يكون صالحا لفهم موضوع دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة.

محاور المقال: للإجابة على الإشكالية السابقة تم تأسيس المقال وفق مبحثين هما:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعقود الشراكة والتنمية المستدامة

المبحث الثاني: أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص و آليتها لتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعقود الشراكة والتنمية المستدامة

نتطرق في هذا المبحث لدراسة كل من عقود الشراكة والتنمية المستدامة من حيث المفهوم و المبادئ والمجالات.

المطلب الأول: مفهوم عقود الشراكة

ويتضمن مفهوم عقود الشراكة تعريف عقود الشراكة وخصائصها،وكذا تمييز عقود الشراكة عن الخوصصة مبادئ وأهداف وأنواع عقود الشراكة.

الفرع الأول: تعريف عقود الشراكة وخصائصها

أولا- تعريف عقود الشراكة

من الناحية اللغوية : يقصد بالشراكة لغة: "اختلاف النصيبين بحيث لا يميز الواحد عن الآخر وهي مصدر الفعل شارك يشارك تشاركا، ومعناه وقعت بينهما شراكة". مصدر الفعل شارك يشارك تشاركا، ومعناه وقعت بينهما شراكة"[1].

[1] أبي الفضل ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الرابع، الجزء 24، دار صادر للطباعة والنشر، لبنان، 1997، ص 556.

والشراكة مأخوذة من فعل شرك، يقال: شاركت فلاناً أي صرت شريكه، واشترك الرجلان وتشاركا، أي شارك كل واحد منهما الأخر، وأشركه في أمره، أي أدخله فيه[1].

كما يعتبر مصطلح الشراكة مفهوما حديثا لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987بالصيغة الآتية: "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "[2].

2-من الناحية الاصطلاحية: يختلف مفهوم الشراكة أو المشروعات المشتركة باختلاف القطاعات والأهداف للمؤسسات المعنية بالتعاون وكذا لارتباطه بخصوصيات كل تجربة على حدا، ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة نذكر منها: "الشراكة هي إحدى مشروعات الأعمال التي يشارك فيها أو يمتلكها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين أو متعاملين اقتصاديين بصفة دائمة. ولا تقتصر هذه الشراكة فقط على المشاركة في رأس المال، بل تتعدى إلى المشاركة في التسيير والإدارة، والمساهمة في الإنتاج والتوزيع سواء للمؤسسة المعنية بالشراكة أو المؤسسات الأخرى "[3].

ويعرف عقد لشراكة على أنه مجموعة القواعد التي يتفق عليها من طرف الشركاء عند إبرام اتفاقية الشراكة أو عقد الشراكة (Accord de partenariat)، وهو ما يضمه العقد من التزامات الطرفين، وهي مواد تبين التزامات كل طرف فيما يخص حصص المساهمة، عدد العمال، أنواع وكمية المنتجات، كيفية تحويل الأعمال الإدارية والمسيرين، كيفية تقسيم الأرباح والخسائر، وفي بعض الأحيان الاسم الجديد للشراكة[4].

كما أن عقود الشراكة هي اتفاق ناشئ عن تلاقي إرادتين، ويُسمى هذا الاتفاق بـ"اتفاق المشروع"، وهي تجمع بين صنفين من المتعاقدين: الأشخاص العمومية،

---

[1] أبي الفضل ابن منظور، المرجع السابق، ص 2248.

[2] شواشي فاطمة، **دور الشراكة الاورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، 2018، ص 44 .

[3] السعيد دراجي، **"عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، المجلد ب، العدد 41 ، جوان 2014، ص310 .

[4] بن حبيبب عبد الرزاق، حوالف رحيمة،" **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية**"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب-البليدة-، يومي 21 و22 ماي 2002، ص 3 .

والأشخاص الخاصة أو ما يُسمى بـ"شركة المشروع." ويتحدد نطاق هذه العقود ومجالها من خلال الاتفاق المنشئ للالتزام، والذي يتضمن بشكل عام الاستثمار في أحد مجالات البنية الأساسية أو المرافق العامة التي توفر الخدمات للجمهور عامة، بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لمدة محددة ومقابل بدل مالي محدد، ويكون ذلك من خلال تمويل مرافق عامة، وتصميمها، وتشييدها، وإعدادها، وتشغيلها أو إصلاحها أو تحديثها أو توسيعها أو إدارتها.

ويكمن الهدف الأساسي من إبرام هذه العقود في الجمع بين تلبية حاجات الجمهور؛ من خلال ما يمتلكه القطاع الخاص من كفاءة فنية وموارد مادية تساعد على توفر أفضل الفرص لتلبية احتياجات الجمهور، وبين الأرباح المتحققة من جراء تقديم هذه الخدمات وما يحققه من تقاسم للمخاطر التي قد تترتب على تنفيذ هذه المشاريع الضخمة[1].

3- تعاريف من وجهة نظر قانونية[2]:

يرى البعض أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمثابة علاقة طويلة الأجل بين الجهات الإدارية (الدولة) والقطاع الخاص، وهي تهدف إلى قيام القطاع الخاص بتقديم خدمات أو تنفيذ مشروعات كانت أجهزة الدولة منوطة بتنفيذها، وذلك دون الإخلال بدور الحكومة في النهوض بالخدمات والمشروعات العامة والإشراف عليها، ولكن فقط من خلال نظام جديد للتعاقد وتقديم الخدمة؛

والشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عقود إدارية تعهد بموجبها الدولة أو أحد هيئاتها إلى شخص لمدة تتناسب مع حجم الاستثمارات المحتمل إنجازها، وعليه:

[1]- سيف باجس الفواعير، **"عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص – مفهومها وطبيعتها القانونية : دراسة مقارنة"**، المجلة الدولية للقانون، دار جامعة حمد بن خلفية للنشر، قطر، مجلد 3، العدد 22، 2017، ص5

[2]- محمد صلاح، لقليطي الأخضر، **"عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية: المفهوم والترتيبات المؤسسية والتطبيق العملي"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية- جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد11، العدد24، جوان 2016، ص ص351-352.

من الناحية المادية: عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتميز بشمولية المهام الملقاة على عاتق المتعاقد المتمثلة في التمويل والبناء والاستغلال، إضافة إلى التصميم-التحضير الأولي للمشروع.

التمويل المسبق على عاتق المتعاقد الخاص، مع الإشارة إلى أنه يتم اقتسام المخاطر بين الطرفين-القطاع العام والقطاع الخاص.

-من الناحية المالية: المتعاقد مع الشخص العمومي يتقاضى مقابلاً يتغير حسب الأهداف والنتائج المرجوة، للتمويل والأداء العمومي يمتد طوال مدة العقد.

ثانيا - تمييز عقود الشراكة عن الخوصصة:

الخوصصة هي سياسة من سياسات التحرر الاقتصادي، تستهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة سواء من خلال نقل الملكية أو الإدارة باستخدام العديد من الأساليب المتاحة والملائمة[1].

الخوصصة هي تقليص دور الدولة في الاقتصاد من خلال[2]:

تحرير النشاط الاقتصادي من المعوقات القانونية والبيروقراطية وهذا يتطلب مراجعة القوانين القائمة والحد من المتطلبات الإدارية التي تقف عثرة في طريق تنفيذ الاستثمار؛ والسماح بقيام نشاطات اقتصادية منافسة للنشاطات القائمة التي يمتلكها القطاع العام ؛ وقيام القطاع الخاص بتقديم بعض الخدمات التي يقوم بها القطاع العام.

إذن الشراكة والخوصصة مفهومين متعاكسين، ففي ظل الشراكة بين القطاعين العام والخاص يبقى القطاع العام مسؤولا أساسيا عن تقديم خدمات البنية التحتية للمجتمع، ويكون العكس في ظل الخوصصة، حيث أن القطاع الخاص تناط إليه مسؤولية تقديم خدمات البنية التحتية للمجتمع والملكية تنتقل إلى القطاع الخاص.

كما أن المشروعات التي تم خصخصتها تخضع للقواعد التنظيمية والإجراءات المصاحبة للخوصصة، أما مشروعات الشراكة فتخضع لشروط للتعاقد[1].

---

[1] أحمد المبروك أبو لسين، **"مدى قدرة القطاع الخاص على تملك وإدارة الوحدات الإقتصادية"**، مجلة الساتل، جامعة مسراتة، ليبيا، عدد خاص ، ندوة برنامج توسيع قاعدة الملكية ودوره في تنمية الأنشطة الإقتصادية، 2005/12/06، ص ص365 .

[2] خالد الفايز، **دور المؤسسات المالية العربية في الخصخصة–تجارب عربية وأجنبية-** ، إتحاد البورصات وهيئات سوق المال العربية، الكويت، 1996، ص 93.

ثالثا: خصائص عقود الشراكة

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر، فتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص فيما يلي[2]:

1- التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقد.

2- علاقات التكافؤ بين المتعاملين.

3- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.

4- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجيا أو دراية أو معرفة ...الخ.

5- لابد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، ويكون التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.

6- التقاء أهداف المتعاملين(على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون)،والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين..

الفرع الثاني: مبادئ وأهداف عقود الشراكة

نبين أولاً مبادئ عقود الشراكة ثم نوضح أهدافها كما يلي:

أولا- مبادئ عقود الشراكة: هناك عدة مبادئ يجب توافرها بين الشركاء، لإنجاح ولتحقيق عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، تتمثل في[1]:

---

[1] محمد صلاح، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية-حالة بعض اقتصاديات الدول العربية-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- شلف-، الجزائر، 2015، ص 47 .

[2] غربي وهيبة،**"الشراكة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السادس عشر، ديسمبر 2014، ص ص208-209.

1- الالتزام والتعهد : وهو أن يتم إنجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقا لمنهجية وأهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ إداري فعال، يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل.

2- الاستمرارية : غالبا ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص إلى فترات طويلة، وخلال هذه المدة من المحتمل أن تتغير سياسات الدولة مما قد يؤدى بدوره إلى إلغاء مشروعات الشراكة. لذا يجب الأخذ في الاعتبار المدد الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية، كما يجب تحديد الإطار العام ومنهجية الإدارة في ظل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة.

3-الشفافية: وتعنى التنسيق بين الشراكة من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها الشريك لتنفيذ الأهداف الموضوعة، مع التعامل بصدق ووضوح مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة.

ثانيا - أهداف عقود الشراكة : تسعى الحكومات المتعاقدة مع القطاع الخاص في إطار الشراكة معه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في[2]:

1/ الهدف هو تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية التحتية والخدمات العامة بحيث تستطيع بدلا من ذلك:

أ/ التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية التحتية؛

ب/ وضع الأولويات لأهداف ومشروعات البنية التحتية؛

ج/ مراقبة مقدمي الخدمات وتنظيم الخدمة.

2-إدخال الإدارة وكفاءات القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة، وإشراكه في تحمل المخاطر؛

---

[1] محمد أشرف خليل حمدونة، **العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة)** ، مذكرة ماجستير في التجارة ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة-، فلسطين، 2017، ص 49-50.

[2] محمد صلاح، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية-حالة بعض اقتصاديات الدول العربية-**، ص 48-49.

3/ تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام، بمعنى السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة على مدار مدة العقد، وجودة الخدمة المقدمة، والمخاطر التي يتحملها المشارك؛

4-تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة؛

5/ تفادى تدهور الأصول والمنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة غير الفعالة أو التشغيل القاصر؛

6/ تحقيق التأكد من الموازنة (فيما يختص برأس المال والتكاليف التشغيلية)؛

7/ إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة؛

8/ نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص (التصميم والإنشاء والتمويل والصيانة) بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة.

الفرع الثالث: أنواع عقود الشراكة

تتمثل أنواع عقود الشراكة في[1] :

أولاً: شراكات تعاقدية: تصنف عقود الشراكة ضمن الشراكات التعاقدية لتوريد أو تقديم خدمات عامة عند النظر لها بزاوية الصلاحيات الممنوحة والمهام المخولة لكل طرف، تحتفظ الدولة في هذا النمط دوما بعنصر الرقابة على سير الأعمال المترتبة على الشريك الخاص، كما تمتلك القدرة على فسخ عقد الشراكة أو إبداله.

تأخذ الشراكات التعاقدية أشكال عديدة مثل: التأجير، الإدارة، الخدمة، البيع الكلي أو الجزئي، الشريك الاستراتيجي والامتياز، ويدخل ضمن الامتياز أشكال عديدة أبرزها نظام البناء التشغيل نقل الملكية[2].

1/ عقود التسيير(عقود الإدارة): يتم الاتفاق بين القطاع العام مع القطاع الخاص لإدارة مؤسسة من مؤسسات القطاع العام. وفي هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية، ويحصل القطاع الخاص على رسوم

[1] السعيد دراجي، المرجع السابق، ص 312.

[2] لكحل الأمين، **"الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر-دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران-"**، كلية العلوم الاقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-الجزائر، 2014، ص 44.

مقابل خدماته، ويمكن ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو أدائها، كما تبقى المؤسسة العمومية مسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار . وتتراوح مدة العقد ما بين 03إلى 05سنوات.

تستخدم هذه العقود في الحالات التي تريد فيها الدولة تنشيط شركات خاسرة، وذلك بإدخال طرق إدارة القطاع الخاص من أجل رفع قيمة هذه الشركات وأسعارها حين البيع .الميزة الرئيسية من وجهة نظر الدولة، أنه يسمح لها بالاحتفاظ بالملكية، كما أنه يمكنها من حل القصور الإداري بالحصول على أحسن الخبرات الإدارية[1].

2/ عقود الإيجار: يستأجر المتعاقد الخاص أصول المرفق ويكون مسؤولا عن تكاليف تشغيل وإصلاح وصيانة هذه التجهيزات، كما يمكن أن يكون مسؤولا عن جمع العوائد من المستفيدين من الخدمة وتحمل المخاطرة الناجمة عن ذلك، ولكنه لا يكون مسؤولا عن أية استثمارات إضافية قد تلزم لإحلال هذه التجهيزات بأخرى جديدة في حالة اهتلاكها أو عدم صلاحيتها وتتراوح مدة العقد ما بين 8 و 15سنة[2].

ومن مزايا هذا النوع من العقود مساهمته الفاعلة في توفير نفقات التشغيل دون التخلي عن الملكية، كما يساهم في عملية الحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق، ناهيك عن قدرته على جذب مهارات تقنية وإدارية متطورة. إلا أن ما يعيب هذا النوع من التعاقدات هو أن عدم احتفاظ الشركة بملكية المشروع مما لا ينمي الحافز لديها لرفع قيمة أصول المشروع إلا بالقدر الذي يضمن لها واردات مناسبة خلال فترة الإيجار، لذا فإن مثل هذه العقود يمكن أن تنجح في مشاريع واستثمارات معينة دون غيرها[3].

---

[1] سعود وسيلة، فرحات عباس، **"الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا"**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد الرابع، العدد1، 2018، ص210.

[2] بن نعمان محمد، بوزيد حميد، **"دو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد الثاني، العدد التاسع، ، 2014، ص186.

[3] أحمد راكع خليفة، ميثاق قحطان حامد، وعمر حسين علي، **"مدى فعالية بعض العقود الإدارية في معالجة الأزمات الاقتصادية (عقد الشراكة نموذجاً)"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العراق، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2019، ص 658.

3/ عقود الخدمة: تعد عقود الخدمة من الاتفاقات التي تحصل بين القطاعين العام والخاص يقوم على أساسها الأخير ببعض المهام المحددة سلفاً بموجب هذا النوع من العقود، مثل قراءة العدادات، تحصيل فواتير المياه والكهرباء، تجديد شبكات مياه الشرب، أعمال تشغيل وصيانة محطات رفع مياه الصرف الصحي، وغير ذلك من الأعمال لقاء مقابل يتم الاتفاق عليه في العقد، ومدة هذه العقود قصيرة نسبياً تتراوح ما بين سنة واحدة إلى ثلاث سنوات[1].

4/ عقود الامتياز: تنطوي عقود الامتياز على كل مواصفات عقود التأجير، تمنحها الجهات الحكومية المختصة للشركة الخاصة، حق استخدام هذا الأصل مقابل إيجار لفترة تتراوح من 15 إلى 30سنة، مع تمكينها من الاحتفاظ بالإيرادات التي تضمن لها تغطية النفقات التشغيلية، مع تحمل قدر كبير من المخاطر التجارية، والنفقات الرأسمالية والاستثمارية المنجرة عن الأصل محل التعاقد تقع على عاتق صاحب الامتياز، وبمقتضى هذا العقد يحول القطاع العام حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة المستفيدة (الشركة الخاصة)، وعند نهاية مدة العقد يرجع الأصول إلى مالكها الأصلي (القطاع العام)[2].

ثانيا - الشراكات التعاونية : تتمثل الشراكات التعاونية في النمط الذي تصنف في عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مناخ اقتصادي رأس مالي يغلب عليه القطاع الخاص، حيث يتم تمثيل هذا الأخير في علاقات أفقية، بحيث يتم ضمان مشاركة جميع الأطراف في اتخاذ القرار عن طريق الإجماع، ويشترك جميع الشركاء في تولى المهام والواجبات الموكلة لديهم، ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب بنود العقد[3].

[1] أحمد راكع خليفة، ميثاق قحطان حامد، وعمر حسين علي، المرجع السابق، ص 656.

[2] وردة عفاري، رستم درمون، **"دور الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتحقيق التنمية المحلية - نموذج عقودالامتياز حالة ولاية غرداية-"**، الملتقى الدولي الرابع حول آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في التمويل المستدام جامعة غرداية، الجزائر، يومي 28 و29 أفريل 2019.

[3] لكحل الأمين، المرجع السابق، ص 55 .

المطلب الثاني :مفهوم التنمية المستدامة

نقدم أولاً تعريف التنمية المستدامة ثم نقدم خصائصها فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها

أولا- تعريف التنمية المستدامة

1/ من الناحية اللغوية: يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظين، هما: التنمية، والمستدامة . والتنمية في اللغة مصدر من الفعل (نمّى). يقال: أنميت الشيء ونمّيته: جعلته ناميا[1]. أما كلمة (المستدامة) فمأخوذة من استدامة الشيء، دام، يدوم، استدامة، أي: طلب دوامه[2].

2/ من الناحية الاصطلاحية: تعتبر التنمية المستدامة حالة وجود، وتطور مستمر، تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل، والحفاظ على البيئة، وصيانتها، وحفظ نظام دعم الحياة. إذن يجب أن تمكن التنمية المستدامة الناس من التمتع بنوعية حياة أفضل، وفي المستقبل بالنسبة للأجيال الحالية والأجيال القادمة أيضا. أي العمل على استدامة نوعية الحياة[3].

وتعني التنمية المستدامة[4]: التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم، كما أنها التنمية القائمة على تشجيع أنماط استهلاكية ضمن حدود وإمكانيات البيئة، وبما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية.

التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا؛ هي مجموعة من الوسائل والطرق تخلق نمو اقتصادي يحافظ على البيئة

---

[1] أبي الفضل ابن منظور، المرجع السابق، ص 341.

[2] المرجع نفسه، ص 213.

[3] سقني فاكية، **التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان**، مذكرة ماجستير في حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس –سطيف-، الجزائر، 2010، ص 40.

[4] منى هرموش، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، الجزائر ، 2010، ص 37.

ويقلل من مستويات الفقر دون أن يدمر المصادر الطبيعية وقدرتها في المدى القصير على حساب تنمية طويلة المدى.

إذن يقصد بالتنمية المستدامة الدفع بشيء معين لأن يستمر لمدة طويلة من الوقت، وتشمل الاستدامة تغيرا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخداما للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته، ويجب أن تحقق هذه التغييرات في جميع الدول كجزء من مجموع الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي، ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية[1].

وبالرجوع إلى القانون رقم 10/03 المؤرخ في2003/07/19، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، نجد أن المشرع الجزائري في المادة الرابعة أن: "التنمية المستدامة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".

ثانيا -خصائص التنمية المستدامة: تستمد خصائص التنمية المستدامة من تقرير لجنة برنت لاند ومبادئ إعلان ريو، إذ ورد في تقرير لجنة برنت لاند أن الوضع الجديد يفرض على الأمم أن تستهدف نوعا من التنمية يصبح فيه الإنتاج والمحافظة على الموارد بمشاركة الإنسان، وفق سياسة تسمح للأفراد بالعيش الحسن والوصول العادل إلى الموارد. وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي[2]:

1/ الإنسان محور التنمية المستدامة: تستمد هذه الخاصية من المبدأ الأول من إعلان ريو الذي ينص : «بأن الكائنات البشرية هي مركز الانشغالات الخاصة بالتنمية المستدامة وله أن يحيا حياة صحية ومنتجة بما ينسجم مع الطبيعة.

[1] يوسف آزروال، **"دور الفواعل دون الدولاتية في تحقيق التنمية المستدامة- المجتمع المدني نموذجا-"**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 1، العدد الثاني، 2016، ص 325.

[2] زيد المال صافية، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري- تيزي وزو-، الجزائر ،2013، ص ص 32 -37 .

2/ تحقيق العدالة ما بين الأجيال: تستمد هذه الخاصية من المبدأ الثالث من إعلان ريو الذي يقضي بأنه: «إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل بشكل منصف الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة» .

3/ إدماج البيئة في سياسات التنمية: تستمد هذه الخاصية من المبدأ الرابع من إعلان ريو الذي ينص : «من أجل تحقيق تنمية مستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية... » بحيث لابد من إدراج الانشغالات البيئية في العمليات التنموية لتفادي تبذير الموارد وضمان وفرتها على المدى الطويل.

وهناك خصائص أخرى تتميز بها التنمية المستدامة هي[1]:

4/ أنها تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة.

5/ أنها تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي...

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة جملة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها من خلال آلياتها ومحتواها والتي يمكن إيجازها في الآتي[2]:

أولا-ضمان نوعية حياة أفضل للسكان: إن من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها هي تحسين مستوى معيشة جميع أفراد المجتمع من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، من خلال العمل على تلبية الحاجات الأساسية للأفراد الحالية والمستقبلية، وتحسين جودة الحياة .

ثانيا-التخفيف من انتشار الفقر المدقع في العالم: إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو 1.1مليار شخص لا تتوفر لديهم مياه الشرب المأمونة.

---

[1] عبد العزيز قتال، جدلة محمد مصدق، **"دور الحكم الراشد في تفعيل مسار التنمية المستدامة"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد1، عدد خاص، أفريل 2018، ص151.

[2] محصول سعيد، **دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 2002-2012-**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس-سطيف-،الجزائر، 2014، ص ص 68-69.

ثالثا - تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة، وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه البيئة، وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لمشاكلها.

رابعا - تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على موارد محدودة، وبالتالي فهي تعمل على الحيلولة دون استنزافها وتدميرها، وعلى استخدامها بشكل عقلاني، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام قدرتها على التجدد، من خلال وضع الآليات ورسم الخطط المسبقة للحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وفي نفس الوقت البحث عن بدائل للمواد الواسعة الاستعمال.

الفرع الثالث: مجالات التنمية المستدامة

يمكن الإشارة إلى هذه المجالات المستهدفة بالتنمية المستدامة على النحو التالي[1]:

أولا-المياه: من الناحية الاقتصادية تهدف التنمية المستدامة إلى ضمان إمداد مستمر، ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وفي المجال الاجتماعي العمل على تأمين الحصول على المياه النظيفة للاستعمال المنزلي والزراعة. أما في المجال البيئي فتهدف إلى الحفاظ على الموارد المائية والمياه الجوفية.

ثانيا - الغذاء : تتشابه كل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية حيث تسعى نحو زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.

ثالثا-الصحة: من الناحية الاقتصادية العمل على الرعاية الصحية والوقائية، أما من الناحية الاجتماعية فتسعى التنمية المستدامة إلى ضمان رعاية صحية أولية للأغلبية الفقيرة، والحماية البيئية.

رابعا- السكن والخدمات: على الصعيد الاقتصادي ضمان توفر المواد الكافية للبناء وموارده، ونظم المواصلات، وعلى الجانب الاجتماعي ضمان الحصول على السكن المناسب بالتكلفة المناسبة، أما بخصوص البيئة فالعمل على ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي، بالإضافة إلى الصرف الصحي.

[1] غالب محمود حسين السالم، **واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس**، مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، ص ص 33-34.

خامسا – الطاقة: بخصوص الجانب الاقتصادي، ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الجيد للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات، وفي الجانب الاجتماعي ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي.

سادسا –التعليم: من الناحية الاقتصادية، ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية، ومن الناحية الاجتماعية ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة، أما الجانب البيئي، السعي نحو إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.

سابعا -الدخل: يركز الجانب الاقتصادي في هذا الجانب على زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الحكومي، ومن الناحية الاجتماعية دعم المشاريع الصغيرة وإيجاد الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الحكومي.

المبحث الثاني: أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص وآليتها لتحقيق التنمية المستدامة

نتطرق لأهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التنمية المستدامة ثم نتعرف على آلية الشراكة بين القطاعين في تحقيق التنمية المستدامة، وفق الآتي:

المطلب الأول:أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة

تبعاً لما ذكره العديد من الأساتذة فإن أهداف الشراكة بين القطاعين لتحقيق التنمية المستدامة يكمن فيما يلي:

الفرع الأول: المشاركة في إقامة مشاريع البنية التحتية وتوفير التمويل اللازم لها[1]

بعد تطور دور الدولة وتدخلها في العملية الإنتاجية سيطرت الدولة-تبعا لهذا التطور -على إقامة مشاريع البنية التحتية لاعتبارات كثيرة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي، ثم تغيرت تلك المفاهيم بالنسبة للدولة الحديثة وأصبحت تستعين بالقطاع الخاص لمساعدتها في تنفيذ وتطوير تلك المشروعات، وهو ما شكل تحدياً يواجه كافة الحكومات في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء، فالدول تحتاج إلى تقوية وتوسيع اقتصادياتها وزيادة بنيتها التحتية وتحتاج لتمويل هذه المشاريع بمبالغ

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل،**"الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"**، مجلة جامعة الأزهر، مصر، العدد 31، الجزء 4،2016، ص 1705.

كبيرة، لكن المشكلة أن العديد من دول العالم –وخاصة الدول النامية -لا يوجد عندها الموارد المالية لإقامة هذه المشروعات، نظراً لأنها تحتاج لرؤوس أموال ضخمة وهي غير قادرة على تلبيتها، ومن هنا بدأ القطاع العام يلجأ إلى إقامة الشراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ تلك المشروعات، نظراً لأنها تحقق مصالح كلا القطاعين، فالقطاع الخاص يتوافر لديه فرص مجدية للاستثمار وتحقيق الربح، والقطاع العام يحقق مصالح الدولة بزيادة الاستثمار في مشروعات البنية التحتية بهدف تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتطويرها مع الاحتفاظ بملكيتها، ومع ظهور العجز المالي في معظم موازنات الدول النامية، جعل من الصعب على الدولة توفير الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات اللازمة لإقامة البنية التحتية، نظرا لضخامة التمويل التي تحتاجه تلك المشاريع، مما فتح المجال أمام القطاع الخاص متمثلاً في المؤسسات التمويلية، وربما يسمح لرأس المال الأجنبي بالمشاركة حتى يستفاد من خبراته وقدراته المالية والإدارية والتقنية.

فإذا ما تمت الشراكة على أسس سليمة فسوف تؤدي إلى تقديم الخدمات بشكل أفضل من الوجهتين الإدارية والإستراتيجية؛ فمن الوجهة الإدارية سوف تضمن جودة مخرجات المشروع، وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين المستفيدين من هذه المشروعات، وذلك لكفاءة القطاع الخاص في التنفيذ، أما من الناحية الإستراتيجية فإن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحسن من درجة المصداقية بتحديد المسؤوليات، وإدخال عنصر المنافسة إلى هذا القطاع-العام -بكل ما يتسم به من إسراف وضعف إداري وعدم كفاءة، كما أن إدخال عنصر المنافسة يضمن تقديم هذه الخدمات بالكمية والنوعية والكفاءة المطلوبة.

الفرع الثاني: أهداف أخرى للشراكة بين القطاعين العام والخاص لإحراز التنمية المستدامة

تتمثل الأهداف الأخرى للشراكة بين القطاعين العام والخاص لإحراز التنمية المستدامة في:

أولاً -توليد المكاسب في الكفاءة الاقتصادية:

ويكون ذلك من خلال تحقيق التكامل الاقتصادي لأدوار القطاعين العام والخاص، حيث أن التخصيص الجيد للموارد الاقتصادية لا يتضمن فقط تحقيق

الكفاءة الفنية المتمثلة في الحصول على أقصى قدر ممكن من الناتج؛ وإنما أيضا تلبية تفضيلات المستهلكين.حيث[1]:

1-شراكة القطاع العام مع الخاص تعني تكامل أهداف القطاعين، حيث يكون القطاع الخاص مدفوع بحافز الربح بينما يسعى القطاع العام لتلبية حاجات السكان وتحقيق رفاهيتهم. والواقع أن دور الشراكة هنا تساعد على تقوية الدافعية والطموح، كما تساعد على توزيع المخاطر بين الفريقين؛

2-تكامل وسائل القطاعين لتحقيق أهداف الشراكة، فعندما يقوم القطاع الخاص بتصميم وتمويل وبناء وتشغيل المشاريع بسبب توفر التمويل الكافي والخبرة والعمالة الماهرة والإدارة المتميزة، علاوة على توفير الحوافز والدافعية والرغبة في التحسين الوظيفي، بينما يوفر القطاع العام البيئة التنظيمية الملائمة وأساس البنية التحتية اللازم، فإن مشاركة كلا القطاعين تضمن دمج مزايا كل طرف مما يؤدي إلى الحصول على أقصى ناتج ممكن من السلع والخدمات، ويؤدي عن طريق إقامة المشاريع المختلفة إلى إيجاد فرص العمل الملائمة؛

3-دمج مزايا كل من القطاعين يؤدي إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الناتج للمجتمع مما يوفر له مستوى معيشيا لائقا؛

4-من جانب الكفاءة التخصصية والمتمثلة في حصول السكان ليس فقط على أقصى قدر ممكن من السلع والخدمات؛ وإنما أيضا على تلك السلع والخدمات التي يرغبون بها، ويكون دور القطاع المدني في تحديد تفضيلات المستهلكين والارتقاء واضحا، كما يبرز دور الحكومة التنموي من خلال الرقابة والتأكد من نوعية المنتجات وجودتها، وكذا عدم الإضرار بالبيئة.

ثانيا - استمرارية النمو الاقتصادي: إن التنمية لا تعني مجرد تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الناتج في فترة من الفترات، وإنما تعني استمرارية هذا النمو وزيادته، مع مراعاة الجوانب الأخرى غير الاقتصادية. وإذا نظرنا إلى مقومات الشراكة الناجحة فإن توفرها

[1] محمد صلاح، **"نماذج تنموية حديثة في ظل نموذج (PPPS) الآليات الحديثة في تمويل التنمية المستدامة على ضوء التجربة المصرية"**، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، العدد 4، 2018، ص ص 85-86.

يؤدي إلى تحقيق الأرباح للقطاع الخاص الذي من الممكن أن يوجهها إلى مجالات استثمارية أخرى ومن ثم يستمر النمو ويزداد. كما أن استفادة الدولة من الشراكة بتحسين الكفاءات البشرية عن طريق التعليم والتدريب ونقل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا وغيرها من الأوجه سيعمل على تحقيق المزيد من النمو واستمراريته ومن ثمة تحقيق التنمية[1].

ثالثا-الاستقرار الاقتصادي: تتزايد مساهمة شركات القطاع الخاص في تنمية المجتمع إذا كان هناك إعادة تطوير للاقتصاديات للمحلية لتتلاءم مع متطلبات هذه الشركات كما تساهم هذه المنظمات الخاصة في إيجاد نظام أكثر استقرارا، ويمكن للمشاريع المبنية على أسس ربحية أن يكون لها أن تساهم في البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي مستهدفة تحسين نوعية الحياة للمواطنين[2].

رابعا - نقل معارف والخبرات والتكنولوجيا: لاشك أن القطاع الخاص يمتلك من الخبرات والمعارف ووسائل التكنولوجيا الحديثة والبيئة التنظيمية ما لا يتوافر للقطاع العام، وبتوافر مقومات الشراكة الناجحة بين القطاعين يؤدي إلى نقل هذه الخبرات والمعارف من القطاع الخاص إلى القطاع العام، مما يساهم في تحقيق التنمية عن طريق إكساب الأفراد هذه الخبرات والمعارف، ومن ثمة إيجاد فرص عمل مناسبة لخبراتهم ومعارفهم التي اكتسبوها عن طريق الشراكة، وبذلك يكون القطاع الخاص قد ساهم في تحقيق التنمية[3].

خامسا - تحقيق برامج التنمية الاجتماعية: يعد تحقيق الربح هو الهدف الأساسي للقطاع الخاص، ومع ذلك فإن إحداث التوازن بين هدف القطاع الخاص وأهداف المجتمع الأخرى يعد أمراً ضرورياً لنجاح وبناء دولة المؤسسات القائمة على الشراكة

[1] بلعور سعيدة و زاوية رشيدة ، **"زاوية رشيدة، الشراكة بين القطاع العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"**، الملتقى الدولي الرابع جول آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في التمويل المستدام جامعة غرداية، الجزائر، يومي 28 و29 أفريل 2019، ص 12.

[2] محمد صلاح، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية-حالة بعض اقتصاديات الدول العربية-**، ص 65.

[3] بلعور سعيدة و زاوية رشيدة، المرجع السابق، ص 13.

الحقيقية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، ويتم ذلك عن طريق دمج القطاع الخاص في برامج التنمية الاجتماعية وحل مشكلات المجتمع في مجالات التعليم والصحة والكفالة الاجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة وحماية المستهلك، وتحسين وضع الإسكان والمدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات الاجتماعية اللازمة لمجموع السكان، مما يطور المجتمع المحلي وبالتالي يتغير مفهوم الشراكة إلى شراكة مجتمعية أكثر من تركيزها على جانب الأرباح فقط[1].

سادسا -تحقيق البعد البيئي للتنمية: إن التنمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبيئة وأن الهيئات والمؤسسات الدولية بدأت تنبه إلى خطورة تنفيذ مشاريع التنمية على حساب الجانب البيئي، وأن المحافظة على البيئة من أهم متطلبات التنمية المستدامة، حيث أن البيئة هي مصدر الموارد التي تستهدفها عملية التنمية لتلبية الحاجات البشرية، ومع الزيادة السكانية زادت الأضرار التي تحدث بالبيئة الناتجة من النشاط الاقتصادي للدول والأفراد، والذي يؤثر سلباً على البيئة كالتلوث والانبعاثات الحرارية وغيرها من أنواع الملوثات، إلا أن هذه الآثار السلبية يمكن إزالتها أو الحد منها من خلال جعل الزيادة السكانية عاملاً إيجابياً في عملية التنمية، من خلال التركيز على تنمية رأس المال البشري، ووضع سياسات متلائمة مع البيئة من قبل الحكومة وتطبيقها بشكل شامل.

المطلب الثاني: آلية الشراكة بين القطاعين لتحقيق التنمية المستدامة

لقد بين "Montanheiro" أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تحقق أهداف التنمية المستدامة من خلال[2]:

1/ إنشاء البنية التحتية المادية وتطويرها لاسيما في المناطق الغير مستغلة؛

2/ تحسين وضع الإسكان والمدارس وغيرها من الخدمات العامة اللازمة لمجمل السكان مما يطور المجتمع المحلي؛

---

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، المرجع السابق، ص 1717.

[2] محمد صلاح، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية-حالة بعض اقتصاديات الدول العربية-**، ص 66.

3/ تشجيع المشاريع المتعلقة بأنشطة الأعمال، إذ تساعد الأرباح المتحققة من هذه الأنشطة على إعادة الاستثمار واستدامة المشاريع؛

4/ العمل على تقديم الخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية من مسكن وتعليم وصحة والعمل على تقديم البرامج التدريبية للعمال؛

5/ المحافظة على البيئة المادية وتحسين نوعية الحياة؛

6/ الاهتمام بمستوى أبعد من مجرد الحدود الوطنية للبلد ومراعاة التنمية الإقليمية.

خاتمة:

من خلال مقالنا هذا فيمكن للشراكة أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ويكون لها دوراً مهماً في تحقيق السلامة والمحافظة على البيئة، من خلال اشتراط الحكومات في العقود التي تبرم بينهما على متطلبات معينة من السلامة البيئية يلتزم بها الشريك الخاص سواء كان شريكاً محلياً أو أجنبيا.

كما أن الوصول إلى تنمية شاملة وحقيقية يتطلب تضافر جهود الجميع، وبالتالي المساهمة في الاقتصاد الوطني.

النتائج: مما تقدم توصلنا للنتائج التالية:

1/ كلما توفرت الإمكانيات والخبرات العملية والعلمية عند القطاع الخاص، كلما زادت فرص الدخول في شركات مع القطاع العام وتعززت مكانته في الحياة الاقتصادية.

2/ لا يمكن إنكار الدور الكبير الذي يقوم به القطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي، وذلك عند قيامه بتنفيذ وإنشاء وإدارة المشروعات التي تحتاج إليها الدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم السلبيات التي تواجه عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

3/ تتطلب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص حوكمة رشيدة للاستفادة القصوى من ايجابياتها، وتفادي سلبياتها وتجنب العوامل التي قد تعرقل مصداقيتها وتعيق التنمية المستدامة المرجوة من حسن استعمال المرافق العمومية.

4/ تعدد صور الشراكة مابين القطاعين العام والخاص يجعل من الممكن المفاضلة فيما بينها حتى يتم اختيار الشكل المناسب للوصول لتحقيق التنمية المستدامة.

5/ تعمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة للدولة،ولكن هذا يتوقف على التشريعات ونصوص القانون، السياسات الضريبية المطبقة، توافر البنية التحتية...

الاقتراحات : وبناء على ما تم تناوله نقدم **الاقتراحات** التالية:

1/ تعديل القوانين وسن التشريعات من أجل تشجيع دخول القطاع الخاص في مختلف المجالات والخدمات العامة، بصفة خاصة تشريع القوانين والقرارات التي توفر الأرضية المثالية لإقامة هذا النوع من الشراكة، ولتفادي العديد من الآثار السلبية التي من شأنها أن تكون معرقلة.

2/ نشر أهمية دور القطاع الخاص في تطوير الخدمات العامة بواسطة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء.

3/ وضع استراتيجيات استثمارية على أساس قطاعي واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.

4/ الاطلاع على التجارب الدولية الناجحة في الشراكة مع القطاع الخاص، وتقييمها والاستفادة منها وتلافي السلبيات الناجمة عنها.

5/ وجوب الاهتمام بتدريب الجهات الحكومية المعنية بالشراكة مع القطاع الخاص على نحو يضمن إعداد الدراسات اللازمة بشكل فعال، وفي أسرع وقت ممكن بقدر يضمن نجاح المفاوضات بين الدولة والقطاع الخاص.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

القواميس:

أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الرابع، الجزء 24، دار صادر للطباعة والنشر، لبنان، 1997

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- خالد الفايز، **دور المؤسسات المالية العربية في الخصخصة–تجارب عربية وأجنبية-**، إتحاد البورصات وهيئات سوق المال العربية، الكويت، 1996، ص 93.

ب- الرسائل الجامعية:

1- زيد المال صافية، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري- تيزي وزو-، الجزائر ،2013.

2- صلاح محمد، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية-حالة بعض اقتصاديات الدول العربية-** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- شلف-، الجزائر، 2015. 2-

3- شواشي فاطمة، **دور الشراكة الاورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-، 2018.

4- هرموش منى، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، الجزائر ، 2010.

5- لكحل الأمين، **الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر -دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- الجزائر، 2014.

6- محمود حسين السالم غالب، **واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس**، مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.

7- محصول سعيد، **دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 2002-2012-**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس-سطيف-،الجزائر، 2014.

8- سقني فاكية، **التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان**، مذكرة ماجستير في حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس –سطيف-، الجزائر، 2010.

9- خليل حمدونة محمد أشرف، **العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة)**، مذكرة ماجستير في التجارة ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة-، فلسطين، 2017.

ج- المقالات في المجلات:

1- آزروال يوسف، **"دور الفواعل دون الدولاتية في تحقيق التنمية المستدامة- المجتمع المدني نموذجا-"**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 1، العدد الثاني، 2016، ص ص322-336 .

2- المبروك أبو لسين أحمد، **"مدى قدرة القطاع الخاص على تملك وإدارة الوحدات الاقتصادية"**، مجلة الساتل، جامعة مسراتة، ليبيا، عدد خاص : ندوة برنامج توسيع قاعدة الملكية ودوره في تنمية الأنشطة الإقتصادية، 2005، ص ص 360-375.

3- السعيد دراجي، **"عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، مجلد ب ، العدد 41، جوان 2014، ص ص 309-322.

4- باجس الفواعير سيف، **"عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص – مفهومها وطبيعتها القانونية: دراسة مقارنة"**، المجلة الدولية للقانون، دار جامعة حمد بن خلفية للنشر، قطر، مجلد 3، العدد 22، 2017، ص ص 2-18.

5- بن نعمان محمد، بوزيد حميد، **"دو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد الثاني، العدد التاسع، ، 2014، ص ص 181-.192

6- مصطفى محمد سالم الجمل هشام،**"الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"**، مجلة جامعة الأزهر، العدد 31، الجزء 4، 2016. ص ص 1686- 1749.

7- سعود وسيلة، فرحات عباس، **"الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا"**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد الرابع، العدد1، 2018، ص ص203-.218

8- صلاح محمد، **"نماذج تنموية حديثة في ظل نموذج (PPPS) الآليات الحديثة في تمويل التنمية المستدامة على ضوء التجربة المصرية"**، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، العدد 4، 2018، ص ص75-102.

9- صلاح محمد، لقليطي الأخضر، **"عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية: المفهوم والترتيبات المؤسسية والتطبيق العملي"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد11، العدد24، جوان 2016، ص ص 349- 367.

10- قتال عبد العزيز، جدلة محمد مصدق، **"دور الحكم الراشد في تفعيل مسار التنمية المستدامة"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر ، المجلد رقم 1، عدد خاص، أفريل 2018، ص ص147-155.

11- راكع خليفة أحمد، قحطان حامد ميثاق، حسين علي وعمر، **"مدى فعالية بعض العقود الإدارية في معالجة الأزمات الاقتصادية (عقد الشراكة نموذجاً)"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العراق، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2019، ص ص641-668.

12- غربي وهيبة،"**الشراكة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السادس عشر، ديسمبر 2014، ص ص203- 221.

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

1- بن حبيبب عبد الرزاق، حوالف رحيمة،" **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية**"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب-البليدة- الجزائر: يومي 21 و22 ماي 2002.

2- بلعور سعيدة وزاوية رشيدة، **"الشراكة بين القطاع العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"**، الملتقى الدولي الرابع حول آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في التمويل المستدام جامعة غرداية، الجزائر: يومي 28 و29 أفريل 2019.

3- عفاري وردة، درمون رستم، **"دور الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتحقيق التنمية المحلية - نموذج عقود الامتياز حالة ولاية غرداية-"**، الملتقى الدولي الرابع حول آليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في التمويل المستدام جامعة غرداية، الجزائر: يومي 28 و29 أفريل 2019.